الأمم المتحدة

S/2000/620

مجلس الأمن

Distr.: General
23 June 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم النص المرفق لخطاب ألقاه الرئيس أحمد تيجان كبا أمام المؤتمر الوطني الذي نظمه مؤتمر العمال بسيراليون بشأن حالة اتفاق لومي للسلام في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

وسأكون ممتناً لو تكرمتم بإصدار هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إبراهيم م. كامارا
السفير/الممثل الدائم

230600 230600 00-49922 (A)
0049922

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

الخطاب الرئيسي الذي ألقاه الرئيس أحمد تيجان كبا أمام المؤتمر الوطني بشأن اتفاق لومي للسلام الذي نظمه مؤتمر العمال بسيراليون

فريتاون، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

في البدء أود أن أشيد بالقرار الحكيم الذي اتخذه مؤتمر العمال بسيراليون، مع شريكه المركز الأمريكي لتضامن العمال الدولي، بتأجيل عقد هذا المؤتمر من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه. لقد كان التأجيل ضرورياً بسبب ما أصبتم في وصفه ''بالتطورات السياسية السلبية في البلد''. وهي الانتهاك الصارخ لاتفاق لومي للسلام من جانب الجبهة المتحدة الثورية، بما في ذلك قتل المتظاهرين المسالمين والاحتجاز غير القانوني لأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة.

السيد الرئيس، إن الأحداث التي جرت في أيار/مايو هذا العام تشكل نقطة تحول في تاريخ سيراليون. فقد وضعت تلك الأحداث مرحلة ما بعد عملية لومي للسلام بأكملها في إطارها الصحيح. كما أثارت تساؤلات بشأن جدوى اتفاق لومي للسلام. وقد يتساءل المرء: ماذا يُفترض أن نفعل عندما لا يفي أحد أطراف الاتفاق، وأعني به الجبهة المتحدة الثورية، بالتزامه بالاتفاق؟ ما هي الكيفية التي يُفترض أن نرد بها على الهجمات المسلحة، وأعمال الاغتصاب والاختطاف المتواصلة، وغيرها من الأعمال الإرهابية التي ترتكبها الجبهة المتحدة الثورية ضد شعب سيراليون؟ كيف يفترض أن يكون رد فعلنا عندما تتعرض سلامة شعبنا وأمنه مرة أخرى لتهديد خطير؟ وماذا ينبغي أن يكون رد فعل الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات إزاء الاحتجاز غير القانوني لأفراد حفظ السلام التابعين لهما من قبل الجبهة المتحدة الثورية؟ إن أعمال السيد فوداي سانكوه وبعض أعضاء الجبهة المتحدة الثورية، خاصة تلك التي ارتكبت خلال الأشهر القليلة الماضية، تعادل الإلغاء من جانبهم لالتزامهم – هذا إن كان لديهم أي التزام – باتفاق لومي للسلام. وبعبارة أخرى، فإنهم يقولون للعالم إن اتفاق لومي للسلام لا معنى له في نظرهم. وأمام هذا الوضع الجديد، حتى متى ينبغي على حكومة سيراليون وشعبها السماح للسيد سانكوه وأعضاء الجبهة المتحدة الثورية بالاحتفاظ بالفوائد التي حصلوا عليها من اتفاق لومي للسلام؟ وحتى متى ينبغي أن يسمح لهم بإبقاء الأمة بكاملها رهينة في الوقت الذي يواصلون فيه تبديد مواردنا المعدنية ليس لتسيير آلتهم الحربية فحسب، بل كذلك لملء جيوب أصدقائهم أو شركائهم الجشعين، الذين لا ضمير لهم، في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وما وراءها؟ كيف يمكن لأي شخص، والحالة

هكذا، أن يتحدث عن ''تسوية تفاوضية'' مع أولئك الذين خرجوا جميعاً لتدمير اتفاق لومي للسلام عبر أعمال القتل والاغتصاب وأخذ الرهائن وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي؟

اسمحوا لي بالتطرق الآن إلى اتفاق لومي للسلام نفسه، موضوع هذا المؤتمر. إن من المهم ملاحظة أن الاتفاق لا يمثل وثيقة لإدارة النزاع فحسب. بل يمثل، بنصهً وروحهً، صكاً لحل النزاع. وبغض النظر عن جوانب الضعف المتصورة في الاتفاق. فقد أُريد به تمهيد السبيل إلى الاستقرار والمصالحة الوطنية والسلام الدائم في سيراليون. وبالنسبة لنا، أي الحكومة والشعب اللذين وقعتُ على الاتفاق باسمهما، تمثل الوثيقة التزاماً جاداً باتخاذ خطوات جريئة وشجاعة لإنهاء الصراع الدموي نهاية حاسمة. وقد ورد هذا الالتزام صراحة في ديباجة الاتفاق. فقد عبرنا، ضمن جملة أمور، عن تصميمنا ''على تحقيق السلام والأمن الدائمين''، وتعهدنا على الفور بالعمل ''بتسوية كل الخلافات والمظالم الماضية والحالية والمستقبلية بالطرق السلمية''، و ''بالامتناع عن استعمال القوات المسلحة لإحداث أي تغيير في سيراليون وعن التهديد باستعمالها''. ويشكل ذلك جزءاً هاماً جدا من الوثيقة. وهو ملزم للطرفين الموقعين، الحكومة والجبهة المتحدة الثورية، شأنه في ذلك شأن الأجزاء الأخرى من الاتفاق.

وبعد عرض المبادئ، تمضي الوثيقة لتوضح بالتفصيل الإجراءات المحددة التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ تلك المبادئ. وقد ظللنا نؤكد باستمرار أن الاتفاق يمثل وثيقة شاملة، وينبغي النظر إليها على أنها كلٌ متكامل. و لم يكن الغرض الوحيد من التوقيع عليها هو منح العفو للجبهة المتحدة الثورية أو إعطاء أعضائها حقائب بمجلس الوزراء ومناصب رفيعة أخرى. فهناك أحكام تنص على رصد وقف إطلاق النار، وعلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، وتعزيز عملية نزع السلاح، وتسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم، وكفالة إنشاء قوات مسلحة أكفأ وأكثر خضوعا للمساءلة من أجل حماية الدولة؛ وتخفيف محنة اللاجئين والمشردين داخلياً؛ وإنشاء آليات للمصالحة الوطنية، وإعادة التأهيل وإعادة البناء؛ وتحويل حركة التمرد إلى حزب سياسي.

واسمحوا لي بأن أذكركم بأن أساس اتفاق لومي لعام ١٩٩٩ هو في الواقع اتفاق أبيدجان لعام ١٩٩٦. فلم تكن مسألة العفو أو الحصانة، على سبيل المثال، مسألة جديدة. ذلك أن المادة ١٤ من اتفاق أبيدجان لعام ١٩٩٦ تنص بالحرف الواحد على ما يلي:''لتوطيد السلام وتعزيز قضية المصالحة الوطنية، تكفل حكومة سيراليون عدم اتخاذ أية إجراءات رسمية أو قضائية ضد أي فرد من أفراد الجبهة فيما يتعلق بأي شيء قاموا به

سعيا لتحقيق أهدافهم كأعضاء في ذلك التنظيم حتى تاريخ توقيع هذا الاتفاق...''. أي أن السيد سنكوه والجبهة المتحدة الثورية قد مُنحا بعد ثلاث سنوات فرصة ثانية، بل مهلة أخرى. وداس السيد سنكوه والعديد من زعماء الجبهة المتحدة الثورية، بالأعمال التي ارتكبوها منذ إبرام اتفاق لومي، على تلك الوثيقة. فقد مزقوا اتفاق لومي للسلام تقريبا. ويمكنني أن أؤكد لكم أننا سنلتقط القطع.

السيد الرئيس، إن لدينا كل الأسباب للتنصل من التزاماتنا بموجب الاتفاق لإعلانه باطلا ولاغيا من جانب واحد. غير أننا لن نكون متحلين بروح المسؤولية إن نحن فعلنا ذلك. والواقع أن إقدامنا على هذه الخطوة سيضر بسلامة شعبنا ورفاهه، ولن يتمشى مع رغبته، بل حقه، في العيش في سلام وأمن.

وعليه فإني اغتنم هذه الفرصة لأعلن أنه رغم أننا لا نزال من حيث المبدأ ملتزمين باتفاق لومي للسلام، فإننا نحتفظ بحقنا في عدم الالتزام بجميع أحكامه. لكن نظرا إلى أنه أداة لاستتباب سلام قابل للاستمرار وإلى أنه يتضمن، بصفة عامة، استراتيجيات لتحقيق بعض الأهداف الرئيسية لبرامجنا لمرحلة ما بعد الصراع، فإننا سنتبع نهجا انتقائيا في تنفيذه. فمن الآن فصاعدا، سنعمد من جانب واحد، ولكن بتوخي الحذر، إلى تقييم الحالة بأنفسنا وتحديد الأحكام التي لا تزال صالحة، والأحكام التي تقادمت بسبب التطورات الأخيرة، والأحكام التي ينبغي تنفيذها إن كانت فيهما مصلحة الأمة.

كما سنضع الأولويات الخاصة بنا. وستظل أحكام الاتفاق المتعلقة بالأمن والمسائل الإنسانية موضع اهتمامنا الرئيسي. وعلى سبيل المثال، فإننا نولي أهمية خاصة لنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم - وهي أنشطة بادرنا إليها بالفعل قبل اتفاق لومي للسلام بوقت طويل، بموجب البرنامج الوطني لإعادة التوطين وإعادة التأهيل والتعمير. وفي هذا الصدد، فقد تركنا الباب مفتوحا للمحاربين السابقين، لا سيما محاربي الجبهة المتحدة الثورية، الذين يريدون سلاما حقيقيا لكي يأتوا ويستفيدوا من برنامج نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم قبل أن يفوت الأوان. فسلامتهم مضمونة. وينبغي أن أضيف هنا أننا سنحترم بصدق الأحكام ذات الصلة في وثيقة المصالحة الوطنية.

كما أن تنفيذ المادة السابعة عشرة من الاتفاق، أي الأحكام المتعلقة بإعادة تنظيم وتدريب قوات مسلحة وطنية وفية بحق، يتصدر جدول أعمالنا. وفي الوقت نفسه، سنستمر في إيلاء عناية خاصة لمشكلة الجنود الأطفال، والحاجة إلى تعبئة المساعدة الدولية للصندوق الخاص المقترح لضحايا الحرب.

السيد الرئيس، إن اتفاق لومي للسلام ليس وثيقة مترهة عن العيوب. ويجب أن أقر بوجود أحكام لم نكن لنقبل بها في ظل ظروف أخرى. غير أننا فعلنا ما تعّين علينا فعله في ذلك الوقت بالذات، وليس هناك مجال لأي اعتذار عن ذلك. ومثلما قلت للأمة عشية حفل التوقيع، فإن وفد الحكومة شارك في محادثات السلام تحدوه النية الطيبة. واستجابة للرغبة الجماعية لأكثرية الشعب، كان وفد الحكومة مصمما على أن يعود إلى الوطن وهو يحمل اتفاقا شاملا، اتفاقا لا يُسكِت طلقات مدافع الحرب لفترة مؤقتة فحسب، ولكن يضمن لجميع سكان سيراليون سلاما وأمنا دائمين. وينبغي لي أيضا أن أشير إلى أن الاتفاق قد جرى التوصل إليه في إطار ضرورات دون إقليمية وإقليمية ودولية. وبعبارة أخرى، ففي حين كان اتفاقا بين الحكومة والجبهة المتحدة الثورية، فقد كانت له آثار دولية. وقد برز بعض تلك الآثار في الأعمال التي تم القيام بها فعلا أو التي يفكر المجتمع الدولي في القيام بها، بما فيه مجلس الأمن.

وفي الحقيقة ليس ثمة ما يعاب حقا على اتفاق لومي للسلام في حد ذاته. وتكمن المشكلة في عدم وفاء السيد فوداي سنكوه وبعض زعماء الجبهة المتحدة الثورية بالتزاماتهم بموجب الاتفاق. ذلك هو جوهر الموضوع. وقد يرغب هذا المؤتمر في النظر بصورة متعمقة في آثار الانتهاكات الجسيمة للاتفاق التي ارتكبتها الجبهة المتحدة الثورية. وبصفتكم أعضاء نشطين من المجتمع المدني، فإنني اتطلع إلى سماع وجهات نظركم بشأن هذه المسألة الهامة.

أشكر لكم حسن إصغائكم وأتمنى لكم التوفيق في مداولاتكم.